العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. رياض مهدي عبد الكاظم
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين
readh1982alzubaydi@gmail.com

الملخص:

يمكن القول ان العراق والأردن قد مثلا انموذجا للعلاقة المتوازنة والدائمة رغم تذبذب العلاقات أحيانا وتوترها أحيانا أخرى، وقد اخذت هذه العلاقات منعطفات كثيرها ابرزها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، اذ اعلنت المملكة الأردنية تأييدها الكامل للحكومة المؤقتة، وتوالت الزيارات بين البلدين لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية وبحث آليات ضبط الحدود و التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، ويمكن القول ان المصالح المشتركة كانت العامل الأساس وراء تحديد طبيعة العلاقات، مع توفر عدد من القواسم المشتركة التي جمعة البلدين ودفعتهما باتجاه تبني علاقات إيجابية.

الكلمات المفتاحية:

العراق، الاردن، العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الامنية، التبادل التجاري، الاستثمارات، النفط.

Riyadh Mahdi Abdulkadhum
College of Political Science \ Al Nahrain University

Summary:

We can be said that Iraq and Jordan have represented a model for a balanced and lasting relationship, despite the fluctuations in relations at times and their tension at other times, these relations have taken many turns, most notably after the American occupation of Iraq in 2003. If the Kingdom of Jordan announced its full support for the Provisional Government, Visits between the two countries continued to discuss ways to strengthen bilateral relations and to discuss mechanisms for border control and coordination in the field of combating terrorism. We can be said that common interests were the main factor behind determining the nature of relationships. With the availability of a number of common denominators that brought the two countries together and pushed them towards adopting positive relations.

المقدمة:

تمتد العلاقات العراقية الأردنية الى تأسيس كلتا الدولتين، وذلك انطلاقا من الصلات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي تربط بين شعبي الدولتين، ويمكن القول ان العراق والأردن قد مثلا انموذجا للعلاقة المتوازنة والدائمة رغم تذبذب العلاقات أحيانا وتوترها أحيانا أخرى وقد اخذت هذه العلاقات منعطفات كثيرها ابرزها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، اذ اعلنت المملكة الأردنية تأييدها الكامل للحكومة المؤقتة، وتوالت الزيارات بين البلدين لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية وبحث آليات ضبط الحدود و التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، ومثلت هذه الخطوات وما تلاها نقطة إيجابية تشجع على مزيد من بناء الثقة في العلاقات بين البلدين، فلا تدخلات في الشؤون الداخلية للجانبين ولا فرض مواقف ورؤى لطرف على الطرف الاخر، بل هنالك تعاون مشترك وتداخل مصالح بين بلدين مستقلين وذات سيادة. الا ان هناك بعض صور التنافر والابتعاد التي شابت تلك العلاقة في مدد زمنية مختلفة لاسيما السنوات الأولى بعد الاحتلال سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي سواء داخل العراق او داخل المملكة الأردنية، وقد اثرت أحيانا على طبيعة العلاقات الثنائية، الا ان ذلك الوضع تغير تدريجيا وخصوصا في السنوات الأخيرة لاسيما الأعوام ٢٠١٨ وما بعدها اذ اتجهت العلاقات الى ترسيخ التعاون وعقد الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في مجالات عدة بما يوطد العلاقات الثنائية وينقلها الى المستوى الاستراتيجي بين البلدين.

أهمية البحث:

يمكن القول ان المصالح المشتركة كانت العامل الأساس وراء تحديد طبيعة العلاقات، مع توفر عدد من القواسم المشتركة التي جمعة البلدين ودفعتهما باتجاه تبني علاقات إيجابية، فالأهمية الكبيرة للعراق بالنسبة للأردن كونه لا يمثل بلدا جارا فقط وانما عمقا استراتيجيا له، وهو بلد غني ذو سوق كبيرة للصناعات والمنتجات، كما يشكل الأردن البوابة الرئيسية للعراق مع العالم ويشهد من خلالها تدفق سلعي كبير، فضلا عما شهدته الحدود العراقية من تدهور أمنى مع الدول المجاورة الأخرى في مدد زمنية مختلفة مما شكل دافعا نحو ضرورة تعزيز العلاقات التبادلية الاقتصادية العراقية الأردنية رغم فتورها في بعض المراحل، وهو بمجمله يعني بان كلا البلدين مثلا عمقا استراتيجيا واقتصاديا وامنيا لبعضهما البعض.

اشكالية البحث:

بالرغم من ان العلاقات العراقية الأردنية كانت تتسم بالتعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية الا انها تأثرت بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من تغيير للنظام السياسي وانعكاس ذلك على مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين، ولمعالجة هذه الاشكالية لابد من طرح مجموعة أسئلة منها، ما هي طبيعة العلاقات العراقية الأردنية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) ؟، وما هي طبيعة العلاقات العراقية الأردنية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ؟، وماهي المتغيرات الداخلية والخارجية التي اثرت بها؟.

فرضية البحث:

يحاول البحث اثبات الفرضية التي مفادها: إذا كان التغيير الحاصل في النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ بسبب الاحتلال الأمريكي قد أثر على طبيعة العلاقات العراقية الأردنية فان حقائق التاريخ والجوار الجغرافي والمصالح المتبادلة تدفع البلدين لتطوير وتعزيز هذه العلاقات.

منهج البحث:

استعان البحث بعدد من المناهج ومنها المنهج الوصفي لعرض ووصف الاحداث والوقائع بعد عام ٢٠٠٣، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل مجريات العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين يتناول الأول العلاقات العراقية الأردنية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، بثلاث مطالب، اما المبحث الثاني فتناول العلاقات العراقية الأردنية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) بثلاث مطالب، فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول: العلاقات العراقية الأردنية للمدة(2010-2003)

اتسمت العلاقات العراقية الأردنية بالتأرجح بين التعاون والصداقة والتحالف الى العداء والتوتر، الا ان التعاون والصداقة كانت السمة البارزة في العلاقات الثنائية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الآتي:

المطلب الأول: العلاقات السياسية العراقية الأردنية:

عند تناول العلاقات بين أي دولتين يجب أولا النظر اليها في اطار الحسابات الجيواستراتيجية التي تحكم كل دوله منهما تجاه الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكم القول انه بالرغم من كون العراق دولة غنية بمواردها الطبيعية وامكانياتها الاقتصادية، لكنه من ناحية موقعه الجغرافي يعاني من كونه طرفي يقع في اقصى الشمال الشرقي للوطن العربي، ولذلك الموقع اكثر من دلالة استراتيجية، فالعراق لا يمكن ان يستمتع بمزايا الموقع الجغرافي المركزي او الوسطي في المحيط العربي، وهو الموقع الذي يعطي صاحبه ميزة التأثير الأكبر في محيطه، وهذا الموقع من ناحية ثانية يضع العراق في مواجهة مع دول غير عربية مثل (تركيا وايران) قوية جيوسياسيا واقتصاديا وبشريا، كانت وماتزال له معها علاقات تنافس محكومة بتاريخ من العلاقات المعقدة، ومن ناحية أخرى فان العراق يكاد يكون دولة برية مغلقة او حبيسة او هي اشبه بذلك، فليس له سوى اطلالة واحدة محدودة للغاية على الخليج العربي عبر شط العرب وصولا الى ميناء ام قصر، هذا الموقع المغلق يجعله يحتاج من الناحية الجيواستراتيجية لدول ثلاث يمكن ان تمده بمنافذ عظيمة الى البحار، وهي اما الكويت والتي يمكن ان تفتح للعراق رئة على الخليج، او سوريا وهي منفذ العراق الى البحر المتوسط، او الأردن وهي منفذه الى البحر الأحمر، واللافت للنظر ان العراق لم يستطع تاريخيا ان يؤسس علاقة خاصة متقدمة مع أي من هذه الدول المهمة جدا للمصالح الاستراتيجية العراقية باستثناء فترات محددة، لذا فان تقوية علاقات العراق بالأردن يمثل مصلحة استراتيجية عليا للعراق[١].

اما بالنسبة للأردن فانه يعاني من شحة الثروات الطبيعية وضعف الإمكانات الاقتصادية، كما ان موقعه الجغرافي الذي تتقاسم حدوده خمس دول (العراق، سوريا، السعودية، مصر، إسرائيل) هي اقوى منه في الميزان العسكري، جعل هذا الموقع من الأردن دولة مواجهة وهو ما فاقم مشاكله الأمنية وضغوطاته السياسية في ظل ضعف امكانياته الاقتصادية وتواضع قوته العسكرية، وهذا الامر فرض على الأردن ان تكون سياساته الإقليمية لاسيما تجاه دول الجوار متسمه بالاعتدال والتوفيقية والوسطية، لذا فان توجهه نحو إقامة علاقات طيبة مع العراق يمثل أولوية جيوستراتيجية تساعده على مواجهة ازماته الاقتصادية المتوالية ووضعه الأمني المهدد من اكثر من جهة[٢].

واستناداً لما تقدم وفي ظل المصلحة المتبادلة تشكلت العلاقات العراقية الأردنية واستطاعت الاستمرار لسنوات عدة، الا ان ما حصل عام ٢٠٠٣ من تغيير في النظام السياسي العراقي بوصول أحزاب عراقية الى السلطة لها توجهات وأفكار ناقمة نوعا ما على الدور السلبي للحكومات العربية ومنها الحكومة الأردنية في التعامل مع الشعب العراقي ابان حكم النظام العراقي السابق، مع ما وصلت اليه هذه الأحزاب من دور أساس ومهم في تشكيل المعادلة الداخلية العراقية ودور اكثر أهمية في رسم سياسة العراق الخارجية مع العرب، فضلا عن تزامن ذلك مع تنامي أدوار كل من ايران وتركيا في العراق، مما دفع بالأطراف العربية ومن ضمنهم الأردن الى التعامل معها كمحدد أساس في العلاقة مع العراق، لذلك اتخذت السياسة الأردنية موقفا حذرا إزاء التطورات التي شهدها العراق، واقتصر دورها على مراقبة الأوضاع عن بعد دون التورط بمخاطر غير محسوبة[٣].

الا ان ذلك لم يمنع الأردن من إعادة حساباتها الاستراتيجية، فالولايات المتحدة بدأت في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من اجل تمكينها في إنجاح اجندتها السياسية والعسكرية في العراق، ورأت الأردن انها معنية بتلك الاجندة، ولها مبرراتها في انجاحها، ومنها علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة، وشعور القيادة الأردنية بضرورة اغتنام نتائج الحرب على العراق وعدم تكرار ما حدث عام ١٩٩٠، فضلا عن التطمينات التي حصل عليها الأردن من قبل الولايات المتحدة في ابداء الدعم السياسي والعسكري لها في المحافل الإقليمية والدولية، لذلك اتضح الموقف الرسمي الأردني لاحقا من التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية اذ أعلنت ضمنيا اعترافها بمجلس الحكم الانتقالي العراقي، فقد اجرى رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب ووزير خارجيته مروان المعشر مباحثات مع رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي إبراهيم الجعفري والوفد المرافق له الذي زار الأردن في اب ٢٠٠٣ واكد الجعفري ان الزيارة اعتراف صريح من الأردن بالمجلس، واعتبر أبو الراغب ان تشكيل المجلس الانتقالي يعد خطوة إيجابية على طريق حكومة عراقية منتخبة تمثل جميع الاطياف[٤].

وعلى هامش إقامة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي أقيم في الأردن في حزيران ٢٠٠٣ جرى اجتماع خاص بين الملك عبد الله الثاني والسفير بول بريمر الحاكم المدني للعراق وكولن باول ، اذ قال الملك (السيد الوزير، سعادة السفير، انني شديد الاهتمام في كيفية المساعدة التي يمكن ان يقدمها الأردن لكم في الشؤون الأمنية)، ويذكر بريمر في مذكراته انه التقى برئيس المخابرات الأردنية ورئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية في بغداد بطلب من الملك لبحث التعاون في تدريب قوة الشرطة العراقية الجديدة والتعاون العراقي الأردني للسيطرة على الحدود، ويضيف بريمر انه يجد ان

الملك متقبل للفكرة لكنه ليس جاهزا بعد لإلزام نفسه وبلده في علاقة امنية، لذلك شكره بريمر على عرضه وقال له انه سيعاود الاتصال به[٥].

وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران عام ٢٠٠٤ التي تزعمها رئيس الوزراء اياد علاوي ورئيس الجمهورية غازي عجيل الياور، كانت الأردن من أكثر الدول العربية ترحيبا بها، وقد اختار اياد علاوي الأردن كأول بلد عربي يزوره في إطار نشاطاته خارج العراق والتقى بالعاهل الأردني عبد الله الثاني، وخلال تلك الزيارة وقع الجانبان على بروتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات[٦]، وعلى المستوى السياسي تم تشكيل اللجنة العليا العراقية الأردنية التي عقدة اجتماعها الأول في ٢٠٠٤/١١/٣، اذ قام رئيسا وزراء البلدين آنذاك بتوقيع محضر الاجتماع الأول للجنة، والذي يوضح الآلية التي تحكم عمل الاطار الهيكلي بين البلدين حيث تضمن المحضر ما يلي[٧]:

١- الاتفاق على الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي للتعاون بين البلدين وهي كالاتي:

أ. تتشكل اللجنة العليا برئاسة رئيسا الوزراء في كلا البلدين، وتضم في عضويتها كلا من وزراء الخارجية والتخطيط من كلا البلدين، كجهة منسقة والوزراء أصحاب العلاقة في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اللجنة، على ان تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين في السنة.

ب. تشكيل اللجان القطاعية برئاسة الوزراء المعنيين في كلا البلدين، وتضم في عضويتها الخبراء وذوي العلاقة من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص حيثما اقتضت الحاجة، وهذه اللجان هي (لجنة التجارة، لجنة النقل، لجنة النفط والطاقة، لجنة التعاون المالي والمصرفي، لجنة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، لجنة التعاون الصحي، لجنة التعليم والبحث العلمي، لجنة العمل والتدريب، لجنة تشجيع الاستثمار، لجنة الشؤون العسكرية والأمنية).

٢- تشكيل لجنة التنسيق والمتابعة: اذ تم اعتماد وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق لتنسيق اعمال اللجنة العليا ومتابعة تنفيذ برنامج عملها واللجان القطاعية المنبثقة عنها، كما تضمن محضر الاجتماع اتفاق الطرفان على ان يكون للجنة التنسيقية مكتب مقره في وزارة التخطيط في كلا البلدين.

وكنتيجة طبيعية لتحسن العلاقات السياسية بين البلدين عين العراق عطا عبد الوهاب سفيرا له في الأردن عام ٢٠٠٤، وفي العام التالي استضاف الأردن مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي وحث الملك فيه الدول المجاورة للعراق على مساعدة الشعب العراقي في مساعيه لبناء بلده ومؤسساته،

وفي السياق ذاته رحبت الأردن بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة إبراهيم الجعفري التي افرزتها الانتخابات التشريعية العراقية[٨].

وبالرغم من الوتيرة الإيجابية لطبيعة العلاقات السياسية الا ان توترا طرأ على هذه العلاقات لعدت أسباب منها تصريحات ادلى بها الملك عبد الله الثاني أعلن فيها مخاوف بلاده مما اسماه بالهلال الشيعي الذي بدأ يمتد من إيران عبر العراق وسوريا وانتهاء بحزب الله في لبنان[٩]، ومنها أيضا احتضان الأردن لبعض رموز النظام العراقي السابق الموجودين في الأردن والمتهمين في الضلوع بالتخطيط لبعض العمليات التي حدثت في العراق، وكذلك التفجير الانتحاري الذي قام به شخص اردني في مدينة الحلة العراقية وراح ضحيته (١٢٠) مواطن عراقي، فضلا عن الجرحى، الامر الذي تحول الى موجة سخط وقيام تظاهرات ومهاجمة السفارة الأردنية في بغداد واحراق العلم الأردني مما أدى الى سحب الحكومة الأردنية للقائم بالأعمال الأردني في السفارة الأردنية في بغداد، وفي المقابل قامت الحكومة العراقية بسحب السفير العراقي في عمان[١٠].

وشهدت الفترة اللاحقة عودة العلاقات الى طبيعتها بعد زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني العاصمة الأردنية مصطحبا معه وفد رفيع المستوى، وفي المقابل قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران بزيارة العراق في أيلول ٢٠٠٥. وقد شهدت العلاقات تطورا ملحوظا في عهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خصوصا في مجال التعاون الاستخباراتي الذي أسفر عنه مقتل احمد الخلايلة الملقب باسم الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق[١١].

وقد تبادل الطرفان الزيارات المتبادلة على مستوى رئيس الوزراء والوزراء خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، الا ان التحولات الحاصلة في العراق في عام ٢٠٠٨ مع بدأ الاستقرار الأمني وعقد اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي أدت الى حصول تحول كبير في مستوى العلاقات، اذ زار المالكي عمان للمرة الثالثة مع التأكيد على تفعيل اللجان المشتركة في عدة مجالات، وهو ما قابله الملك عبد الله الثاني بزيارة الى العراق في اب ٢٠٠٨ مع وفد رفيع المستوى لتطوير العلاقات الثنائية، واستمرت الوفود الرسمية وغير الرسمية بين البلدين في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بما يعكس درجة كبيرة من التفاهم[١٢].

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية (التبادل التجاري، النفط، الاستثمارات العراقية)

يشكل العامل الاقتصادي عصب العلاقات العراقية الأردنية، ويمثل النفط عنصرا مهما في هذه العلاقات فضلا عن التبادل التجاري والاستثمارات، وقد واجهت العلاقات الثنائية بعد عام ٢٠٠٣ تحديا كبيرا لاسيما من جهة الأردن، والمتمثلة بفقدان الميزة التفضيلية التي كان العراق يتعامل بها مع

الأردن الذي كان يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الاخر بأسعار تفضيلية تصل الى ثلث القيمة الحقيقية للبرميل.

وعند تتبع مسار العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ نجد العديد من الخطوات التي مهدت لعودة هذه العلاقات ومنها تأسيس المنطقة الحرة العراقية الأردنية في معبر الكرامة الحدودي مع العراق عام ٢٠٠٤ لتسهيل تجارة الترانزيت والمبادلات التجارية والصناعات التصديرية وخدمة المستثمرين العراقيين والاردنيين والمستثمرين من مختلف دول العالم، فضلا عن تأسيس مكتب البعثة المؤقتة للبنك الدولي في عمان بعد توقيع اتفاقية بين البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة الأردنية عام ٢٠٠٤ وذلك لإدارة عمليات البنك الدولي في العراق من الأردن بسبب الظروف الأمنية آنذاك، كما استضافت الأردن الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي لدعم إعادة اعمار العراق في البحر الميت عام ٢٠٠٥، اذ شارك في الاجتماع ما يزيد عن (٤٠٠) مشارك يمثلون (٥٥) دولة ومنظمة وهيئة دولية[١٣].

وبسبب حالة عدم الاستقرار في العراق احتفظ الأردن بتجارة قوية معه وتحول جانب كبير من العلاقة التجارية العراقية الأردنية الى القطاع الخاص الأردني، ونشط سوق العقارات نتيجة هجرة عدد كبير من العراقيين اذ توسعت الكثير من المشروعات التجارية الأردنية نحو العراق، وحتى سوق السيارات المستعملة حقق طفرة كبيرة منذ الحرب، اذ ان القواعد المرنة المتبعة في الأردن فيما يتعلق بالصفقات المالية أدت الى زيادة الأرصدة العراقية في القطاع المصرفي المتنامي في الأردن، وان كان الافتقار الى الشفافية ظل يقلق السلطات العراقية والأمريكية على حد السواء[١٤]، فضلا عن ملف اخر شكل عائقا امام تطور العلاقات بين البلدين حينها وهو ملف الأموال العراقية المجمدة في الأردن[١٥].

ولغرض مواكبة التطور في العلاقات الثنائية سيتم تناول النقاط الآتية:

أولاً: التبادل التجاري:

كان التبادل التجاري بين البلدين منذ عقود في تطور مستمر، اذ كانت الأردن تعتمد بالأساس على النفط العراقي وفي المقابل يستورد العراق العديد من المواد مثل الاسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستيكية وسماد نباتي وفوسفات الامونيا وغيرها من المواد، اذ تبين الإحصاءات المتوفرة تصاعد وتيرة التبادل التجاري بين البلدين بعد مع رجحان كفة الميزان التجاري لصالح الأردن لعدة سنوات وذلك لانخفاض حجم الاستيرادات الأردنية من العراق بعد عام ٢٠٠٣ لان الأردن كان يعتمد بالدرجة الأساس على النفط العراقي المجاني او بالسعر التفضيلي والذي توقف العمل به في تلك السنوات، مع

تصاعد حجم الصادرات الأردنية الى العراق بشكل ملحوظ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الاتي[١٦]:

جدول رقم (١) التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بالدينار الأردني

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري
٢٠٠٣	٢٦٥.٦	٣٨٤.٦	+١١٩
٢٠٠٤	٤٥.٦	٥١٩.٥	+٤٧٣.٩
٢٠٠٥	١٩.٧	٥٢١.٥	+٥٠١.٨
٢٠٠٦	٥.١	٤٤.٧	+٤٤٤.٦
٢٠٠٧	٨.٦	٥١٥.٧	+٥٠٧.١
٢٠٠٨	٥١.٢	٩١٢.٢	+٨٦١
٢٠٠٩	٨٩.٨	٩٠٤.١	+٨١٤.٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي لدائرة الاحصائيات الأردنية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٩ على الرابط:
http://dosweb.dos.gov.jo/ar/publications/page/3/?count=36&orderby=date

ثانياً: النفط:

كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ يصدر الى الأردن ما مجموعه (١٠٧) الف برميل نفط يوميا نصفها مجاني والنصف الاخر بأسعار تفضيلية، الا ان هذه الامدادات توقفت تقريبا مع بدء الاحتلال الأمريكي للعراق وانخفضت لتصل الى (٢٠) الف برميل يوميا، ومن ثم تعرضت الى الانقطاعات المتكررة نتيجة التدهور الأمني، وهو ما اثر بشكل كبير على الاقتصاد الأردني الذي اضطر الى تعويض النقص باستيراد الوقود من دول أخرى غير العراق وبكلف عالية، وهو ما دفع بالمسؤولين الأردنيين الى تبادل الزيارات والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون النفطي وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي واحياء البروتوكول الموقع بين البلدين[١٧]، وهو ما حصل لاحقا بتوقيع رئيس الوزراء نوري المالكي عام ٢٠٠٦ على اتفاقية تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجيا من عشرة الاف برميل يوميا لتصل الى مائة الف برميل على ان تقل الأسعار نحو (١٨) دولار للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج، وهو ما عد خطوة إيجابية على مسار تعميق العلاقات بين البلدين، الا ان تطبيق هذا الاتفاق تعثر في وقت لاحق بسبب عدم الاستقرار الأمني في العراق ليصل التصدير الى (٣٠) الف برميل يوميا في احسن الأحوال[١٨]، وهو ما دعا وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري للتصريح عام ٢٠٠٨ بان العراق مازال ملتزما بتزويد الأردن بالنفط الخام وبأسعار تفضيلية، ثم تبع

ذلك توقيع رئيس الوزراء نوري المالكي في نفس العام مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين العراق والأردن لمدة ثلاث سنوات بحضور رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي اثناء زيارة الأول للأردن ولقاء الملك عبد الله الثاني، واستمر موضوع النفط محورا مهما في مفاوضات رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي عام ٢٠٠٩ مع الجانب العراقي على امل حصول زيادة تدريجية في كميات النفط المصدر لتصل الى (١٥) او (٢٠) الف برميل بدل من (١٠) الاف برميل يوميا[١٩].

ثالثاً: الاستثمارات العراقية:

أدت نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من انفلات امني وعدم استقرار فضلا عن الفساد المالي الى خروج الكثير من رؤوس الأموال العراقية الى الجارة الأردن لغرض الإقامة والاستثمار كونها بلد مستقر ويوفر حزمة من الحوافز والاعفاءات الضريبية التي تشجع على الاستثمار، اذ تشير البيانات والأرقام الى ان وجود العراقيين في الأردن قد اسهم بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وادى الى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، اذ تشير الأرقام الى ان الاستثمارات العراقية قد تضاعفت (٢٠) ضعفا للمدة ما بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، كما تصدر العراقيون قائمة المستثمرين في الشركات الأردنية المسجلة في دائرة مراقبة الشركات لأعوام عدة، و تشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة الأردنية الى تزايد اعداد العراقيين الذين اشتروا أراضي او شقق للسكن في الأردن، واحتلالهم للمركز الأول في هذا المجال وكما موضح في الجدول الاتي[٢٠]:

جدول رقم (٢) الاستثمارات العراقية في شراء الأراضي والسكن في الأردن من (٢٠٠٣/٢٠٠٩)

السنة	عدد المعاملات	القيمة مليون دينار أردني
٢٠٠٣	٢٠٢	١٣.٢
٢٠٠٤	٧٣٠	٤١.٢
٢٠٠٥	١٨١١	١٠٠
٢٠٠٦	–	–
٢٠٠٧	٦٠٤	–
٢٠٠٨	١٤٠٠	٨١.٨٤٩.٦٩٨
٢٠٠٩	١٤٠٠	١٣٧.٣٠٠.٠٢١

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والاحصائيات المنشورة على موقع دائرة الأراضي والمساحة الأردنية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٩) على الرابط:
https://www.dls.gov.jo/ar/Pages/AnnualReports.aspx

المطلب الثالث: العلاقات في الجانب الأمني (الدورات التدريبية، التعاون الأمني)

تمتد العلاقات الأمنية بين العراق والأردن الى مدد زمنية طويلة تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وبعد ذلك اثناء الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها، ويمكن اجمال العلاقات الأمنية بمحورين:

الأول: الدورات التدريبية:

اذ استضاف الأردن نشاطات تدريب دولي واسعة للملتحقين بالشرطة العراقية وكذلك برامج تدريبية للضباط الجيش العراقي، اذ اختار الحلف الأطلسي ودول الاتحاد الأوربي فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية الأردن ليكون مركزا للتدريب نظرا لقربه من العراق وتطور امكانياته في هذا المجال، اذ تم تدريب قرابة (٣٢) ألف شرطي عراقي من (المدرسة الدولية لتدريب الشرطة في عمان) للمدة الممتدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٦، فضلا عن دورات أخرى شملت بعض الطيارين وقوات مكافحة الإرهاب وتم نقل البرنامج فيما بعد الى العراق[٢١].

الثاني: التعاون الأمني:

عانى العراق في السنة الأولى بعد الاحتلال من مشكلة تدفق الإرهابيين اليه نتيجة تساهل وتراخي الدول المجاورة له عن ضبط الحدود، وهو ما ازم الوضع الأمني واثر على الاستقرار الداخلي، وادى الى تنامي كبير لدور التنظيمات الإرهابية وابرزها تنظيم القاعدة، وهو ما ارتد على هذه الدول واولها الأردن اذ شهدت عمليات ثلاث عمليات تفجير انتحارية عام ٢٠٠٥، وهجوم بالصواريخ في العقبة، وتبع ذلك تفجير فندق في عمان أدى الى مقتل ٥٧ شخص، وان جميع هذه التفجيرات تحمل بصمات تنظيم القاعدة في العراق[٢٢]، وهو ما دفع الأردن الى توقيع (مذكرة تفاهم) بين العراق والأردن عام ٢٠٠٥ بين وزيري داخلية البلدين وبموجبها تم تشكيل لجان امنية متعددة تجتمع بشكل دوري لبحث قضايا رئيسة في (مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ومنع التسلل عبر الحدود، وتسليم المطلوبين امنيا)، نتج عنها اشتراك المخابرات الأردنية في الجهود الأمنية لمكافحة الإرهاب داخل الأراضي العراقية واسفرت عن اعتقال احد ابرز أعضاء تنظيم القاعدة (زياد الكربولي)، كما ساهمت في عملية تعقب (الزرقاوي) ومقتله بضربة جوية أمريكية في حزيران ٢٠٠٦، ومن ناحية أخرى ساهم الأردن من خلال علاقاته مع رؤساء القبائل وشيوخ العشائر في الانبار بدعم تشكيل (الصحوات العشائرية) في نهاية عام ٢٠٠٧، والتي لعبت دورا رئيسا في القضاء على تنظيم القاعدة وتحجيم نفوذه بشكل كبير في المدن ذات الأغلبية السنية، وكذلك عمل الأردن في السنوات اللاحقة على

ضبط حدوده بصورة صارمة وجدية مع العراق لمنع تسلل الإرهابيين بخلاف السنوات الأولى التي شهدت تهاون منه ومن بعض الدول العربية في التعاطي مع هذا الملف[٢٣].

المبحث الثاني: العلاقات العراقية الأردنية للمدة(2010-2020)

شهدت العلاقات بين البلدين تطورات متواصلة على كافة المستويات وشهدت انعطافات إيجابية كبيرة انتجت اتفاقيات متعددة يمكن توضيحها بالآتي:

المطلب الأول: العلاقات السياسية العراقية الأردنية:

شهدت العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠١٠ الكثير من التحولات الناتجة عن المتغيرات الداخلية للعراق فضلا عن المتغيرات الإقليمية والدولية، يمكن تلخيصها بالآتي:

على الصعيد الداخلي للعراق: تعاقب على منصب رئيس الوزراء كل من (نوري المالكي ٢٠١٠-٢٠١٤، حيدر العبادي ٢٠١٤-٢٠١٨، عادل عبد المهدي ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصطفى الكاظمي ٢٠٢٠)، مما كان له تأثيرا واضحا على طبيعة العلاقة مع الجارة الأردن، ففي الولاية الثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي استمرت العلاقات بين البلدين لكن هذا الاستمرار كان حذرا ان لم يتراجع في عدة مناسبات، وذلك ناتج عن الاتهامات الداخلية من المكونات العراقية وبالخصوص بعض الأطراف السياسية من المكون السني للمالكي بسياساته الطائفية واعتماد أسلوب الاقصاء والتهميش من وجهة نظرهم، وهو ما فاقم الأوضاع فيما بعد وتحوله الى اعتصامات في عدة محافظات وكان مقدمة لدخول داعش وسقوطها تباعا، رافق ذلك بعض الاتهامات التي وجهت للأردن والتي تتعلق باحتضانها لقيادات النظام السابق والمناوئين للعملية السياسية، ولم تكن الأردن بمعزل عن هذا المناخ السياسي، اذ كانت القيادة الأردنية ترى عدم الجدية من طرف المالكي بتعزيز العلاقات، ونتيجة لذلك كان العاهل الأردني من أبرز المرحبين بخلافة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي لنوري المالكي، واعتبره أفضل من سلفه وبعد هزيمة تنظيم داعش وإعادة فتح الحدود العراقية الأردنية، توقع الملك عبدالله الثاني تحسنا في التجارة الأردنية العراقية التي ستدعم الاقتصاد الأردني المضطرب[٢٤].

اما حكومة حيدر العبادي فقد شهدت تحسن العلاقات السياسية بين البلدين اذ زار وفد من التحالف الوطني العراقي الاردن والتقى جلالة الملك عبد الله وكبار المسؤولين في المملكة وعبر عن رأيه بضرورة تمتين العلاقة بين البلدين والقفز بها الى مستوى عالي في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية، وعبر عن الارادة العراقية الجادة في الانفتاح على العالم العربي وتركيز هويته العربية مضافا الى الهوية الإسلامية، وبهذا الصدد يذكر النائب عن حزب الدعوة الإسلامي علي

العلاق (نعتقد ان العلاقة بين البلدين ستشهد تطورا كبيرا بفعل المصالح المشتركة بينهما والتعاون الامني المشترك والارتباط الوثيق بين الشعبين الشقيقين)[٢٥]، وبدوره رحب العبادي بالعلاقات الودية مع الأردن، وأعرب عن التزامه بتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة، واستعادة وحماية طريق تجاري مهم مع الأردن، لكن الأمر لم يتجاوز حدود التصريحات، ولم تشهد العلاقات عودة قوية.

في حين شهدت مدة تولي عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء نقله نوعيه على مختلف الصعد وشهدت زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق عام ٢٠١٩ بعد اخر زيارة قبل عشر سنوات، حيث أكد الطرفان على عمق العلاقات التاريخية والاواصر المشتركة التي تربط العراق بالأردن، فضلا عن مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتوسيع آفاق التعاون بما يضمن تحقيق المصالح المتبادلة[٢٦]، وتتابعت الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات وتوجت بتوقيع مجموعة اتفاقيات اقتصادية سيتم ذكرها لاحقا.

واستمر الحال كذلك في حكومة مصطفى الكاظمي مع تطورات أكبر اذ شهد عقد اجتماع قمة بحضور الكاظمي والملك عبد الله والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، للتأكيد على متانة العلاقات التي تجمع العراق بالأردن، والحرص على توطيدها في مختلف المجالات ومواصلة التنسيق والتشاور إزاء مختلف القضايا، وبهذا الصدد صرح الكاظمي لصحيفة واشنطن بوست بان (مشروع بلاد الشام الجديدة وفق النسق الأوربي سيتم طرحه على قادة مصر والأردن، مشيرا الى ان هذا المشروع سيتيح تدفقات راس المال والتكنلوجيا بين البلدان الثلاث على نحو اكثر حرية)[٢٧].

اما على الصعيد الإقليمي فقد كان للمتغير الإيراني تأثيرا كبيرا على العلاقات السياسية العراقية الأردنية، اذ تسعى ايران من وجهة النظر الأردنية الى عرقلة أي محاولة اردنية لإحياء مشاريع استراتيجية بين البلدين على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، كما تعمل من خلال ما تمتلكه من نفوذ على إيقاف أي محاولة او منافسه اردنية للدخول الى العراق او مسعى لإعادته الى محيطه العربي، ومن هذا المنطلق تدرك الأردن ان ما يمكن ان يعيق تشكيل علاقات وطيدة مع العراق هو ان هنالك قرارا إيرانيا بجعل الاتفاقيات التي تم ابرامها بين عمان وبغداد مجرد حبر على ورق[٢٨].

اما على الصعيد الدولي فقد كان للمتغير الأمريكي دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية على اعتبار ان الأردن تمثل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة، وقد أشار تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق الى هذا الدور من خلال ربط تعزيز العلاقة بين العراق والأردن بمصالح الامن القومي للولايات المتحدة وعده من الأولويات، حيث أكد التقرير على ضرورة إعادة طرق التجارة الرئيسة بين العراق والأردن بما يساعد على تعزيز الاقتصاد الأردني وبالتالي استقرار

هذا الحليف المعرض للخطر[٢٩]، ومن جانب اخر سعت الإدارة الامريكية وبحركة دؤوبة للتصدي الى النفوذ الإيراني في المنطقة، لذا جاءت الخطوات الأخيرة لتأسيس مشروع الشام الجديدة بدعم امريكي، اذ لا يمكن للمراقب الا ان يتحرى رابطا لزيارة الملك عبد الله الثاني للعراق مع جولة وزير الخارجية الأمريكي بومبيو في المنطقة، لا سيما زيارته لبغداد وعمان والقاهرة لتنطلق من بعدها اجتماعات القمة بين قادة الدول الثلاث[٣٠].

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية

(التبادل التجاري، الاستثمارات العراقية، آليات التعاون المشترك والاتفاقيات الجديدة).

نتيجة لتشعب العلاقات الاقتصادية وتنوعها فقد تم تناول هذه العلاقات على النحو الاتي:

أولا: التبادل التجاري:

بالرغم من تحسن العلاقات التجارية بين العراق والأردن مع مطلع عام ٢٠١٠ وما بعدها واتفاق البلدين عام ٢٠١٣ على مد خطي انابيب نفط وغاز بطول (١٧٠٠) كم يربط حقول البصرة بميناء العقبة الأردني الا ان ذلك لم يتحقق حينها بسبب سقوط محافظة الانبار بيد تنظيم داعش الإرهابي، وهو ما انعكس سلبا على مجمل عمليات التبادل التجاري بين البلدين لسنوات عدة، اذ انخفضت عمليات التبادل التجاري بين العراق والأردن بشكل مضطرد، فبعد ان بلغت نحو (١.٣) مليار دولار عام ٢٠١٣، انخفضت الى نحو (١.٢) مليار دولار عام ٢٠١٤، ثم الى (٧٤٩) مليون دولار عام ٢٠١٥، والى (٤٩٧) مليون دولار عام ٢٠١٦، ثم ارتفعت قليلا الى (٥٤١) مليون دولار عام ٢٠١٧، لتعود وتنخفض الى (٤٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٨، والسبب في الانخفاض المستمر هو لإغلاق المنفذ الوحيد بين البلدين (طريبيل–الكرامة)، بسبب سيطرة عصابات داعش عليه، وهو ما تسبب بخسائر كبيرة للبلدين، وتجدر الإشارة الى انه تم افتتاح هذا المنفذ من جديد نهاية عام ٢٠١٧ بعد تحريره[٣١].

الجدول رقم (٣) عمليات التبادل التجاري بين العراق والأردن للأعوام ٢٠١٣ الى ٢٠١٨

السنة	معدل التبادل التجاري بالدولار
٢٠١٣	(١.٣) مليار دولار
٢٠١٤	(١.٢) مليار دولار
٢٠١٥	(٧٤٩) مليون دولار
٢٠١٦	(٤٩٧) مليون دولار
٢٠١٧	(٥٤١) مليون دولار
٢٠١٨	(٤٠٠) مليون دولار

ثانياً: الاستثمارات العراقية:

استمرت الاستثمارات لرجال الاعمال العراقيين بالارتفاع في الأردن، وبهذا الصدد صرح امين سر مجلس الاعمال العراقي سعد ناجي ان حجم الاستثمارات العراقية الاجمالية في الأردن لعام ٢٠١٣ بلغ ١٢ مليار دولار، وان عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان بلغ (٣٠٠٠) مستثمر ويملكون ٩٦ مليون ورقة مالية، كما قدرت قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمان بنحو (٢٩٥) مليون دينار اردني، اما السوق العقارية الأردنية فقد أظهرت بيانات دائرة الأراضي والمساحة ان العراقيين يستحوذون على اكثر من (٥٠%) من قيمة المشتريات العقارية، كما ان هنالك نحو (٢٠٠) مصنع في المناطق الحرة الأردنية تعود ملكية (٧٠%) منها لمستثمرين عراقيين تقدر صادراتها بنحو ٦٠٠ مليون دولار سنويا تعتمد بشكل رئيس على تصدير منتجاتها الى السوق العراقية[٣٢].

ثالثا: آليات التعاون المشترك والاتفاقيات الجديدة:

شهدت العلاقات الاقتصادية تراجعات كبيرة على اثر الانهيار الأمني بعد سقوط العديد من المحافظات العراقية في قبضة تنظيم داعش الإرهابي، الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الأردني الذي يعتمد بشكل كبير على الأسواق العراقية والذي تظافر مع مجموعة عوامل اقتصادية اردنية داخلية اخرى الى التأثير سلباً على اقتصاد المملكة الهاشمية، وهو ما دفع الجانبان الى عقد سلسلة من الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات، ومنها زيارة الملك الأردني للعراق عام ٢٠١٨، وزيارة رئيس الجمهورية برهم صالح الى الأردن، وكذلك الزيارات على مستوى رؤساء الوزراء والوزراء والتي توجت مطلع عام ٢٠١٩ بتوقيع عدد من الاتفاقيات على الحدود بين البلدين، ويمكن اجمالها بالاتي[٣٣]:

١-في قطاع النقل، قرّرت الحكومة الأردنية إعفاء البضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة من (٧٥%) من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بحيث يصبح المبلغ الذي يدفعه المستورد العراقي هو نسبة (٢٥%) من رسوم المناولة. كما توافق الجانبان على توقيع اتفاق تجاري ما بين الملكية الأردنيّة والخطوط الجويّة العراقيّة في مجال (الرمز المشترك) (Code Share) لتمكين المسافرين على خطوط الطيران العراقي من الوصول إلى وجهات عالمية مختلفة.

٢-في القطاع المالي فقد تمّ التوافق على المبادئ العامة لتسوية القضايا العالقة والمبالغ الماليّة المطلوبة من كلّ طرفٍ للآخر، وتشكيل لجنة فنيّة تقدم حلولا توافقية نهائية مقترحة للملفات المالية العالقة بين البلدين.

٣-في قطاع الطاقة، ونظراً لحاجة الجانب العراقي للطاقة الكهربائية، فقد تمّ التوافق على أن يقوم الجانب الأردني بتزويد الجانب العراقيّ بالكهرباء من خلال الربط الكهربائيّ، وهو ما دخل ضمن المباحثات الأخيرة بين الأردن والعراق ومصر أيضا[٣٤].

٤-اما في الجانب النفطي، فتم التوافق بخصوص مشروع أنبوب النفط العراقي- الأردني على أن يتم البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب النفط بحيث يمتد أنبوب النفط العراقي من البصرة مرورا بمنطقة حديثة ومن ثم إلى ميناء العقبة، وذلك لتمكين العراق من تنوع منافذ تصدير النفط لديه، أما فيما يتعلق بتزويد النفط الخام العراقي للأردن، فقد توافق الجانبان على أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الاردني ب(١٠) آلاف برميل يوميا من نفط كركوك الزرقاء وفق معادلة تسعيرية جديدة تعادل سعر نفط خام برنت ناقصاً (١٦) ستة عشر دولاراً.

٥-الاتفاق على الإجراءات اللازمة لإنشاء منطقة صناعية مشتركة على الحدود بين البلدين وبمساحة ٢٤ كيلومترا مربعا.

٦-اعفاء مجموعة من البضائع الأردنية الصنع للدخول للعراق دون تعرفة الجمركية وتصل هذه المواد لقرابة ٣٧١ مادة منتجة داخل الأردن.

٧-فتح المعابر الحدودية وحركة الشاحنات المستمرة من المصدر الى الموقع في البلد الآخر دونما تفريغ في نقطة الحدود.

٨-منح أفضلية للسلع الزراعية العراقية للدخول للأردن في المواسم التي يشح فيها إنتاج الأردن لهذه السلع [٣٥].

فضلا عما تقدم ذكره من اتفاقيات وتفاهمات عقد اجتماع قمة بعد منتصف عام ٢٠٢٠ بين رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وطرح فيه مشروع الشام الجديدة، كمشروع اقتصادي يدر بالمنفعة المتبادلة على الدول الثلاث بتكامل ميزة كل دولة، ولاتزال الاجتماعات مستمرة لتطويره.

المطلب الثالث:

العلاقات الأمنية (اتفاق التعاون الأمني في المجالات الأمنية والعسكرية)

شهدت العلاقات الأمنية بين العراق والأردن تطورات وتحولات كبيرة، ففي الأعوام ما بعد عام ٢٠١٠ كان الأردن داعما لمشروع الحكومة العراقية الخاص بإنشاء الصحوات العشائرية وخصوصا في المنطقة الغربية لمواجهة خطر تنظيم القاعدة آنذاك، اذ استثمرت الأردن ما تمتلكه من علاقات مع بعض الشيوخ والوجهاء ممن يقيم بشكل دوري في عمان لدعم مشروع الصحوة بما يدفع المخاطر الأمنية عن حدودها المشتركة مع العراق[٣٦]، وتصاحب ذلك مع قلق وتذمر اردني من السياسات التي انتهجها رئيس الحكومة نوري المالكي والتي أدت الى سقوط عدد من المحافظات بيد تنظيم داعش في منتصف عام ٢٠١٤، وقد تحول شكل العلاقات الأمنية الى التعاون في مجالات التدريب، اذ دربت القوات الخاصة الأردنية دفعات من القوات الخاصة العراقية في (مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة)، وشارك الأردن أيضا بعد العام ٢٠١٤ في تدريب دفعات من قوات الجيش العراقي وقوات مكافحة الإرهاب على برامج متخصصة تضمنت تدريبات متقدمة في فنون القتال، وعمليات إزالة جميع أنواع المفخخات، وعمليات الإغاثة الطبية خلال المعارك، والتنسيق المدني–العسكري في حالات الطوارئ، والجهوزية لدعم العمليات، وذلك بدعم من حلف شمال الأطلسي في اطار الجهود الدولية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي[٣٧].

وفي عام ٢٠١٨ وقع العراق مع الأردن اتفاق أمنى وعسكري عقب مباحثات اجراها وزير الدفاع العراقي السابق عرفان الحيالي ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأردني محمود عبد الحليم، وتضمن الاتفاق على تبادل الخبرات والمعلومات في مجال حماية الحدود، وتطوير القدرات الاستخباراتية والتمارين العسكرية المشتركة والبحث وتطوير التكنلوجيا، فضلا عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بأشكاله المختلفة والتدريب والتطوير وإقامة الدورات المشتركة وتعزيز القدرات الميدانية[٣٨]. وفي عام ٢٠١٩ صادق مجلس النواب العراقي على اتفاقية التعاون الأمني مع الأردن لتدخل حيز التنفيذ، وذلك لما لها من أهمية كبيرة لحماية البلدين، وبهذا الصدد قال عضو البرلمان العراقي فرات التميمي (إن البرلمان صادق في جلسته الرسمية على دخول اتفاقية التعاون الأمني بين العراق والأردن حيز التنفيذ، لما لها من أهمية كبرى لحماية البلدين، وأوضح أن التصويت تم بالإجماع دون وجود معارضة من قبل الأعضاء الحاضرين في الجلسة)[٣٩].

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال تتبع مسار العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣ تبين ان سمة التقارب كانت الابرز في هذه العلاقات، وبالرغم من تراجع هذه العلاقات في بعض الاوقات لاسباب تتعلق بالرؤيا الاردنية لشكل العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣ وهو موقف مرتبط بشكل او اخر بالموقف العرابي العام ازاء عملية التغيير حينها، الا ان التتبع لمسار هذه العلاقات يجد الحرص من البلدين على مد جسور التعاون في كافة المجالات سواء السياسية او الاقتصادية او الامنية، وذلك يتضح من خلال الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المستويات السياسية وعلى طول المدة مابعد ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٠، وكذلك الحال ينصرف الى معدلات التبادل التجاري بين البلدين والاتفاقيات والبروتوكولات والتفاهمات التي وقعت وبمدد زمنية مختلفة، فضلا عن منح العراق للاردن للنفط مقابل الميزة التفضيلية باسعار مخفضة، والحال ينصرف ايضا الى التعاون الامني على مستوى التدريب والتعاون الاستخباري واخرها تصديق البرلمان العراقي على الاتفاقية الامنية المعقودة بين البلدين، ومن خلال ما تقدم يمكن تثبيت عدد من الاستنتاجات وكما يأتي:

١- كان المتغيرين الايراني و الامريكي حاضران في العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣، فلايخفى دور المتغير الامريكي في تحديد اشكال العلاقات بين العراق والاردن من خلال الاتفاقيات الامنية الموقعة بين البلدين لمحاربة الارهاب من جهة، وكذلك الصراع الامريكي الايراني وتزايد الضغوط الامريكية على العراق لتطبيق العقوبات على ايران وتقليل اعتماده لاقتصادي عليها، وهو ما عمق المصلحة المتبادلة بين البلدين، فالعراق يسعى لايجاد بدائل اقتصادية في حال اشتداد الضغوط الامريكية عليه لتعويض اي نقص محتمل في وارداته من السلع والطاقة، والاردن يسعى الى تخفيف ازماته الاقتصادية المزمنة وتعويض النقص في احتياجاته من الطاقة وتخفيف احتقان الشارع الداخلي الذي يشهد تظاهرات ناقمة على الحكومة نتيجة تردي الوضع الاقتصادي الاردني.

٢- ان من نتائج تدهور الوضع الامني في العراق تزايد اعداد العراقيين في الاردن والذي ساهم باشكال مختلفة في زيادة التقارب العراقي الاردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد اعداد المستثمرين العراقيين في الاردن.

٣- كان ومايزال للنفط العراقي المدعوم بالاسعار المخفضة دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العراقية الاردنية، فالعراق يمثل عمق الاردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي ساهمت وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي الاردني.

٤- يمكن القول ان العامل الاقتصادي يلعب دورا اساسيا في العلاقات العراقية الاردنية، اذ ان هذا العامل بقي المحور الاساس في استقطاب سياسات البلدين نحو الحرص على الاستمرارية والتقدم، في ضوء المصالح السياسية والامنيةوالجوار الجغرافي، فالاردن على مدى عقود كان يمثل عمقا ومنفذا اقتصاديا وتجاريا للعراق تزداد اهميته اكثر فاكثر مع كل حرب او ازمة يمر بها العراق.

٥-ان مصالح الاردن في العراق ترتكز على امرين اساسيين هما امن المملكة وضعف اقتصادها من ناحية، والمعادلة الاقليمية المعقدة والتي يلعب فيها الاردن دور الحليف الموثوق به للولايات المتحدة في العراق والحرص في الوقت نفسه على عدم الانزلاق الى مستنقع الصراع الاقليمي والدولي على الساحة العراقية من ناحية اخرى.

٦- تفاقم مصادر التهديد للامن القومي الاردني نتيجة تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ومن بعد ذلك ظهور داعش الارهابي عام ٢٠١٤ واحتلاله ثلث مساحة العراق، الامر الذي وضع الاردن امام تهديد أمنى خطير يستدعي تعاونا وتنسيقا امنيا وثيقا مع العراق.

٧-اخيرا، ان المصالح الاقتصادية والامنية للبلدين والحاجة المتبادلة لكل منهما للاخر في هذه المرحلة تدفع الى المزيد من توسيع مجالات التعاون والتنسيق وتعميق الروابط الاقتصادية والامنية الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تعزيز العلاقات السياسية بينهما وتقريب الرؤى والمواقف بشأن العديد من القضايا الاقليمية والدولية التي تسببت في السنوات السابقة بفتور العلاقات الثنائية بين العراق والاردن وتوتيرها في بعض الاحيان.

الهوامش:

[١]- احمد يوسف كيطان، العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص٢.

[٢]- المصدر نفسه، ص٣.

[٣]- اياد عبد الكريم مجيد، العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١١، ص٩٣، ص٩٤.

[٤]-عدي اسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص٩١، ص٩٢.

[٥]- السفير بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٢، ص١٠٣.

[٦]- فاتن محمد اللوزي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٨، ص٧٩.

[٧]- اياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص٩٧، ص٩٨.

[٨]- فواز موفق ذنون، ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٨.

[٩]- مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية، أجرى المقابلة راغدة درغام، ٢٥/اذار/٢٠٠٥، متاحة على موقع الملك عبد الله الثاني، تم الاستخراج في ١٠/١٠/٢٠٢٠ على الرابط: https://bit.ly/3iMDKGl

[١٠]- فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية الأردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧، الندوة العلمية ٢٥، علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها، ٢٨/اذار/٢٠٠٧، جامعة الموصل، ص١٣.

[١١]- صحيفة الشرق الأوسط، لمن تذهب مكافأة مقتل الزرقاوي، العدد ١٠٠٥٥، ٩/حزيران/٢٠٠٦.

[١٢]- لمزيد من التفاصيل ينظر، عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ الى ص١١٧.

[١٣]- اياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

[١٤]- احمد يوسف كيطان، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[١٥]- فواز موفق ذنون، العلاقات العراقية الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وافاق المستقبل، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص١١.

[١٦]- عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣، ص١٣٥

[١٧]- فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية الأردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

[١٨]- العراق يعيد دراسة تزويد الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية، تقرير منشور بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٨ على موقع الجزيرة نت، تم الاستخراج في ١٥/١٠/٢٠٢٠، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/5/30/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%

[١٩]- عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢، ص١٤٣.

[٢٠]- لمزيد من التفاصيل ينظر، عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦، ص١٥٦.

[٢١]- رنا الصباغ، رجال الشرطة العراقية يتدربون في قاعدة اردنية، جريدة ايلاف، ١٦/يوليو/ ٢٠٠٥.

[٢٢]- Scott Lasensky, Jordan and Iraq Between Cooperation and Crisis, Special Report, United State Institute of Peace, Washington DC, 2006, p3.

[٢٣]- محمد أبو رمان، هل نجح الأردن في التحدي الأمني العراقي؟، صحيفة الغد، ٢٥/يوليو/٢٠١١، تم الاستخراج في ١٥/١٠/٢٠٢٠، على الرابط:
https://alghad.com/%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%

[٢٤]- المفتاح الإيراني يقفل بوابة المشاريع العراقية الأردنية المشتركة، صحيفة العرب، العدد ١١٢٣٠، الأربعاء/١٦/١/٢٠١٩

[٢٥]- علي العلاق، عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الأردنية العراقية، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الأردن في بيئة إقليمية متغيرة سيناريوهات المرحلة المقبلة-"٢" الذي نظمه مركز القدس للدراسات السياسية خلال الفترة من ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في عمان-الأردن.

[٢٦]- عبد الله الثاني ملك الأردن يزور العراق لأول مرة منذ عشر سنوات، تقرير منشور على موقع bbc عربية، ١٤/كانون الثاني ٢٠١٩، تم الاستخراج في ١٥/١٠/٢٠٢٠، على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46857900

[٢٧]- نقلا عن، بلاد الشام الجديدة قمة عراقية اردنية مصرية بعمان ومشروع الكاظمي يتصدر اجندتها، تقرير منشور موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٢٠، تم الاستخراج في ١٥/١٠/٢٠٢٠، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2020/8/25/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%

[٢٨]- المفتاح الإيراني يقفل بوابة المشاريع العراقية الأردنية المشتركة، مصدر سبق ذكره.

[٢٩]- Ambassador Ryan Crocker, Report of the Task Force on the Future of Iraq, Achieving Long-Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS, Atlantic Council, May 2017, p2.

[٣٠]- المفتاح الإيراني يقفل بوابة المشاريع العراقية الأردنية المشتركة، مصدر سبق ذكره.

[٣١]- احمد يوسف كيطان، مصدر سبق ذكره، ص٦

[٣٢]- نقلا عن، علي الرواشدة، علاء الفزاع، العلاقات الأردنية العراقية من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل، تقرير منشور على موقع الاخبار في ٢٦/تموز/٢٠١٣، تم الاستخراج في ١٨/١٠/٢٠٢٠ على الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/54835

[٣٣]- صحيفة الانباط، تفاصيل الاتفاقيات الأردنية العراقية المهمة التي وقعت اليوم على الحدود بين البلدين، ٢/٢/٢٠١٩، تم الاستخراج في ١٧/٩/٢٠٢٠، على الرابط:
http://www.alanbatnews.net/post.php?id=221157

[٣٤]- صحيفة الشرق الأوسط، العراق والأردن يدرسان مشاريع للكهرباء والنفط، ٢٥/يونيو/٢٠٢٠.

[٣٥]- صالح الهماشي، التعاون بين العراق والاردن - وجهة نظر اقتصادية، جريدة البينة الجديدة، ١١/٠٢/٢٠١٩.

[٣٦]- محمد أبو رمان، هل نجح الأردن في التحدي الأمني العراقي، صحيفة الغد، ٢٥/يوليو/٢٠١١، تم الاستخراج في، ١٤/١٠/٢٠٢٠، على الرابط:
https://alghad.com/%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%

[٣٧]- احمد يوسف كيطان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[٣٨]- اتفاق تعاون بين الأردن والعراق بالمجال العسكري والأمني، تقرير منشور على موقع العربية بتاريخ/ ٥/أغسطس/٢٠١٨، وتم الاستخراج في ١٠/١٠/٢٠٢٠، على الرابط: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2018/08/05/%D8

[٣٩]- نقلا عن، مجلس النواب العراقي يصادق على اتفاق امني مع الاردن، تقرير اخباري منشور على موقع rtعربية، في ٣١/٧/٢٠١٩، تم الاستخراج في/ ١٥/١٠/٢٠٢٠ على الرابط:
https://arabic.rt.com/middle_east/1035689-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9